الخروج على قواعد الاستثناء

دراسة وصفية تحليلية

✍ إعداد الدكتور

رائد فريد نجيب طافش

الأستاذ المشارك في اللغة والنحو - كلية الأميرة عالية الجامعية

جامعة البلقاء التطبيقية

Email: Raed-Tafesh@yahoo.com

الملخص:

الخروج على قواعد الاستثناء دراسة وصفية تحليلية

يتناولُ هذا البحثُ بالدراسةِ أشكالَ الخروجِ على القواعدِ النحويةِ في بابِ الاستثناء، فقد شَكَّلَتْ شَوَاهِدُ الخروجِ على القواعدِ النحويةِ التي أَوْرَدَها النُّحاةُ في هذا البابِ ظاهرةً بارزة. ولعلَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ بابَ الاستثناءِ يشتملُ على أساليبَ لغويةٍ كثيرة، فَتَفَرَّعَتِ فيه المسائلُ وتَشَعَّبَتْ القَضَايا.

قامَ الباحثُ برصدِ أشكالِ الخروجِ على قواعدِ الاستثناءِ، ونَاقَشَ شَوَاهِدَهَا مُعْتَمِدًا على المنهجِ الوصفيِّ التحليليّ، وقد خَلَصَ الباحثُ إلى أنَّ أشكالَ الخروجِ هذهِ لَا تُضْعِفُ القاعدةَ النحويَّةَ العامَّةَ، وإنَّما تُقَوِّيها فهي تتراوحُ بينَ الشاهدِ الواحدِ إلى الثَّلاثةِ شواهد. وعليه فإنَّ ذلك يُثَبِّتُ إِحْكَامَ القاعدةِ النحويَّةِ التي اسْتَنْبَطَهَا النحاةُ في المسألةِ الواحدة. كما أنَّ أشكالَ الخروجِ هذه توافقُ في بعضِ الأحيانِ سَمْتًا بيانِيًّا بلاغيًّا اقْتَضَتْهُ مناسبةُ القولِ.

الكلمات المفتاحية: الاستثناء، الخروج على القاعدة، النحو.

Email: Raed-Tafesh@yahoo.com

Passing The Grammatical Rule Of Exception, Analytical Descriptive Study

Exceptional rules are an analytical descriptive study

Prepared by Dr. Raed Farid Naguib Tafesh

Abstract:

This study deals with the forms of passing the grammatical rules in the exception section. The evidence of passing the grammatical rules presented by the Grammarians in this section was a prominent phenomenon. This may be due to the fact that the language of exception includes many linguistic methods, in which issues are intertwined and issues are mixed.

The researcher monitored the forms of passing the grammatical rules of exception, and discussed the evidence based on the descriptive analytical approach, The researcher concluded that these forms of passing do not weaken the general grammatical rule, but rather strengthen them, these evidence ranging from one to the three. Therefore, This strengthens the grammatical rule. These forms of passing also sometimes correspond to rhetorical characteristics required by the saying.

Keywords: exception, passing the Grammar rule, grammar.

Email: Raed-Tafesh@yahoo.com

مقدمة:

تنوعت أساليب التأليف في النحو العربي عند القدماء والمحدثين؛ فظهرت المصنفات التي تلبي الغاية الأساسية التي من أجلها قام النحو العربي، وهي غاية تعليمية تُعنى بضبط ألسنة المتكلمين بالعربية وفق ضوابط إعرابية محددة، ومن الكتب التي نحت هذا النحو "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر(١٨٠هـ)، و"مختصر في النحو" للكسائي(١٨٩هـ)، و"تلقين المتعلم" لابن قتيبة(٢٧٦هـ)، و"الموجز في النحو" لابن الخياط(٣٢٠هـ)، و"اللمع" لابن جني(٣٩٢هـ) وغيرها من الكتب التي سارت على هذا النحو. وظهرت مصنفات أخرى تعمقت في دراسة فلسفة النحو وفقهه، فتشعبت فيها القضايا وتنوعت المسائل على نحو ما نجده في شروح المتون كشروح ألفية ابن مالك وشرح مفصل الزمخشري لابن يعيش(٦٤٣هـ)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي(٦٨٤هـ)، وغيرها الكثير من كتب النحو التي نحت هذا النحو.

إن نظرة شاملة على المؤلفات النحوية التي وصلت إلينا عبر القرون تبين لنا أن هذه الدراسات يمكن أن تصنف في مسربين رئيسين[١]:

الأول، المؤلفات التي وُضِعَتْ تجاوبا مع الأهداف الأساسية التي من أجلها وضع النحو، ومنها الحاجة إلى تقويم الألسن وتجنب الأخطاء وتسهيل تعليم القرآن لغير العرب ممن اعتنقوا الإسلام. والثاني، الدراسات المتعمقة في دقائق النحو وفي فقهه وفلسفته، وهي دراسات تتجه إلى دقائق المعارف النحوية، وإلى كل ما هو شاذ ونادر.

صار الإغراب والتعقيد في التأليف غاية وغرضا عند فريق من النحويين، ولعل في المحاورة التي جرت بين الجاحظ(٢٥٥هـ) وأبي الحسن الأخفش(٢١٥هـ) ما يدل على ذلك، يقول الجاحظ: " وقلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنّحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلّها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخّر بعض المفهوم؟! قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدِّين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلّت حاجاتهم إليّ فيها، وإنّما

(١) خليفة، عبد الكريم، تيسير العربية بين القديم والحديث، ط ١، ١٩٨٦ م، مجمع اللغة العربية الأردني ، عمّان ، ، ص: ٣٦.

كانت غايتي المَنَالَة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنّما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسُّب ذهبت"[1] .

لذا فقد كثرت في العديد من المصنفات النحوية القضايا الخلافية والمماحكات الفلسفية، حتى ليكاد القارئ في بعضها لا يميز القاعدة النحوية الموضوعة للمسألة الواحدة بسهولة، ذلك أن الخروج على هذه القاعدة يأخذ أشكالا متعددة وصورا متنوعة وبخاصة إذا وجد النحوي شاهدا ولو واحدا أحيانا يخالف فيه ما ذهب إليه غيره.

الخروج على القاعدة النحوية:

إن المطلع على المؤلفات النحوية عموما يجد أن للخروج على القاعدة النحوية صورا متنوعة وهو متفاوت بين الأبواب النحوية، فقد يكون الخروج في مسألة من المسائل بشاهد قرآني، وهنا يقف النحويون متبارين في محاولة توجيه الآية القرآنية وتأويلها لسلكها ضمن القاعدة التي تم إقرارها، وقد يكون

(١) الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان، ط٢، ١٤٢٤ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ١: ٦٢-٦٣.

الخروج بشاهد شعري يعتريه واحد أو أكثر من عيوب الشواهد الشعرية فيُحكم بسقم هذا الشاهد وخروجه من دائرة الاستشهاد، وقد يكون الخروج بشاهد شعري صحيح خال من أي عيب.

وهنا لا بد من الوقوف امام أشكال الخروج على القاعدة النحوية وإبداء الرأي فيها، وسننطلق في ذلك من أن النحو علم بني على استقراء لغة العرب شعرها ونثرها وقرآنها. أما القرآن فكان استقراؤه تاما، وأما لغة العرب شعرها ونثرها فكان استقراؤها ناقصا، فكان وضع القاعدة النحوية نتيجة حتمية للشائع المضطرد. وعليه فإن أغلب أشكال الخروج على القواعد النحوية نابع من ذلك القليل الذي خالف الشائع المضطرد. ويذهب الباحث إلى أن أهم أسباب بروز أشكال الخروج هذه كان قسرية القاعدة النحوية وجبرية الالتزام بها. فقد رأى أصحاب شواهد الخروج أن ذلك القليل الذي أهملته القاعدة النحوية جزء لا يتجزأ من لغة العرب لا ينبغي تجاوزه ولا إهماله. وعلى ذلك رأينا الكوفيين يبنون القاعدة ولو على الشاهد الواحد الممثل للظاهرة اللغوية التي يبحثونها.

ولسائل أن يسأل: ما دام الخروج قائما بشاهد أو أكثر فصيح لا عيب فيه، فهل لنا أن نعتمده أساسا في بناء قاعدة نحوية تخالف القاعدة المبنية على الشائع المضطرد؟. والجواب عن ذلك أننا لو اعتمدنا هذه المنهجية سنخرج بقواعد نحوية متضاربة في الظاهرة اللغوية الواحدة، بل إن مبدأ القواعدية في النحو العربي سينتفي، وستكون الدراسة النحوية دراسة وصفية تخرج بأحكام _لا بقواعد_ تصف الظاهرة اللغوية وتنوعاتها التركيبية والإعرابية.

ولكننا بذلك لا ندعو إلى إهمال أشكال الخروج على القاعدة النحوية؛ ذلك أن في كثير منها إثراء للعربية وبيانا لسمة أساسية فيها وهي الاتساع والمرونة وعدم الجمود وفق أساليب تركيبية وأوضاع إعرابية ضيقة. لذا فإن ذكر القاعدة النحوية ثم القول بورود ما يمثل القليل الخارج عليها من كلام العرب قد يكون الرأي الصواب. وعليه فإن الخروج على القاعدة جاء ليلغي جبرية القاعدة النحوية وحتمية الالتزام بها، ولكنه لا يسعى إلى بطلان القاعدة وهدمها لأنه بذلك ستعم الفوضى في اللغة. والمراد من هذا الكلام أن نعيد النظر في أشكال الخروج هذه فلا نقف منها موقف الرافض المانع

وكأنها اعتداء على اللغة، بل علينا أن ننظر إليها بأنها تعكس الطبيعة الحقيقية للغة في اتساعها وتنوعها واحتمالها أشكالا متعددة من أساليب التعبير والكلام في الظاهرة اللغوية الواحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن فريقا من النحويين يرى في أشكال الخروج على القواعد النحوية دليلا على فساد تلك القواعد وبطلانها، ذلك أن اللغة يعتورها من التغيير والتطور والتجدد ما لا يجوز معه الإتيان بقواعد تجمد اللغة وتوقف نموها وتجددها. وهذا رأي غير مقبول، وذلك لأن قواعد النحو ما كانت يوما عائقا أمام تطور العربية ونموها وثرائها، فالتطور والنمو والثراء في اللغة يتمثل في قدرتها على استيعاب ما ينتجه الفكر الإنساني في مختلف ألوان العلوم والفنون، ثم إنه يتجلى بما في اللغة من خصائص كالاشتقاق والمجاز والاشتراك اللفظي وغير ذلك من خصائص. أما القواعد النحوية فهي تنظم اللغة وتمنع انزياح تراكيبها إلى اختيارات عشوائية تبيح الفوضى وعدم الاتساق فيها.

ذهب بعض الباحثين إلى أن من أسباب ما فتح الباب لظهور أشكال الخروج على القاعدة النحوية هو الاقتصار في استقراء المادة اللغوية على

قبائل معينة، فقد انصب اهتمام اللغويين في جمع اللغة على أواسط الجزيرة العربية وباديتها التي تشمل نجد وتهامة والحجاز وما جاورها، فهذه الأماكن بعيدة عن المؤثرات الوافدة التي قد يُداخلها الفساد واللحن، وهم قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل[١] . واعتمدوا في ذلك على وثيقة أبي نصر الفارابي(٣٢٩هـ) في كتابه المسمى بـ " الحروف" الذي يذكر فيه أن هؤلاء هم معظم من نقل عنهم لسان العرب، وأما الباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا بأطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المحيطة بهم من الحبشة والهند والفرس[٢]. ويؤكد ذلك السيوطي(٩١١هـ) فيما ينقله عن الفارابي ولكنه يضيف إلى هذه القبائل بعض كنانة وبعض الطائيين [٣].

(١) السعيد، وفاء محمد، الاستثناء على القاعدة النحوية، رسالة دكتوراه، ١٩٩٦م، الجامعة الأردنية، ، ص: ١٨.

(٢) ينظر: الفارابي، أبو نصر، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، ١٩٦٩م، بيروت، ، ص: ١٤٦-١٤٧.

(٣) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ١: ١٦٧. والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: د. محمود فجال، ط١، ١٩٨٩ م، دار القلم، دمشق، ، ص: ٩٠.

ويرى الباحث أن الاقتصار في جمع اللغة على قبائل معينة ليس هو السبب في ظهور أشكال الخروج على القاعدة النحوية؛ فلم يكن جمع المادة اللغوية مقصورا على هذه القبائل فقط. ثم إن مناقشة سريعة لما ورد في قائمة الفارابي للقبائل التي عنها أخذت اللغة، وللقائمة التي ذكرها السيوطي نقلا عن الفارابي تظهر اختلافا في أسماء القبائل، وهناك قوائم أخرى لقبائل قيل إن اللغة أُخِذتْ عنهم منها ما ذكره ابن خلدون(٨٠٨هـ) الذي يبين أن لغة قريش أفصح اللغات العربية ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني سعد وبني تميم [(١)]، فهو يجعل مدار الفصاحة القرب من قريش لا التوغل في أواسط الجزيرة العربية!. وقد زاد عما جاء في نَصِّيِّ الفارابي والسيوطي قريشا وثقيفا وغطفان وبني سعد وحذف قيسا وطيء. وقد فَصَّل الدكتور خليل عمايرة البحث في هذه المسألة وخلص إلى أن ما يتردد عند الباحثين في شأن القبائل التي أخذت عنها اللغة إن هو إلا وهم علمي. والدليل على ذلك أن منهج الخليل بن أحمد في التقعيد النحوي ظاهر في كتاب سيبويه، وواضح فيه أنه قد أخذ النص الفصيح عن العرب

(١) ينظر، ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تصحيح وفهرسة أبو عبدالله السعيد المندوه، ط١، ١٩٩٤م، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ٢: ٢٥٨-٢٥٩.

الأقحاح بصرف النظر عن القبيلة التي كانوا ينتمون إليها. فكان يأخذ النص الفصيح وإن كان قائله ليس معروفا. ويؤيد ذلك أن كثيرا من القواعد النحوية في كتاب سيبويه قد بنيت على شواهد مجهولة القائل، وكان يكتفي بالاطمئنان إلى فصاحة القائل دون النظر إلى قبيلته(١).

إذن فالنحاة لم يقتصروا في جمع اللغة على قبائل معينة، ولم يكن هذا الأمر سببا في ظهور أشكال الخروج على القاعدة النحوية. وإنما السبب الحقيقي يكمن في الاستقراء الناقص للغة العربية، فالعربية لغة واسعة ممتدة تداخلها عدد كبير من اللهجات، امتدت مساحة المتكلمين بها على رقعة جغرافية كبيرة، وتطاولت أزمان المتكلمين بها قرونا عديدة، فكيف للنحاة أن يَحُدُّوها ويجمعوا شواهد الظاهرة اللغوية الواحدة كلها من كلام العرب. لقد هيأ الاستقراء الناقص الذي سببه سعة العربية لظهور أشكال الخروج على القاعدة النحوية بشكل كبير، فلا نكاد نجد قاعدة نحوية عامة إلا وشَكْلٌ من أشكال الخروج عليها يتبدى لنا بشاهد أو أكثر مما يرويه لنا علماء اللغة والنحو في كتبهم.

(١) ينظر، عمايرة، خليل، القبائل الست والتقعيد النحوي، مجلة اللسان العربي، العدد ٤٥، ١٩٩٨م، ص: ٧٧-٩٠.

ويرى الدكتور نهاد الموسى أن النحويين كانوا لا يقررون بعض القواعد التي تمثل الظاهرة اللغوية في بعض أبواب النحو، على الرغم من أن الأمثلة اللغوية الجارية في الاستعمال تؤيدها، وكانوا يبالغون في تفصيل القواعد النحوية في مسائل لم يجر فيها الاستعمال إلا قليلا، في حين كانوا يذكرون بعض القواعد تذييلا في كتبهم، فيُظَنُّ أن أمثلتها الجارية في الاستعمال قليلة نادرة، ثم نكتشف إنها كثيرة بحيث كان ينبغي أن يفرد لها مساحة واسعة في الباب النحوي لتفصيل مسائلها(١). فكيف غاب عنهم كل ذلك! إنه الاستقراء الناقص المبني على جهود فردية في جمع مادة اللغة. فالقواعد التي يقررها النحويون هي حصيلة ما قد وصل إليهم من روايات اللغة. وساعتئذ لا تعكس هذه القواعد دائما حقيقة الاستعمال.

(١) ينظر: الموسى، نهاد، الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، ٢٠٠٣م، دار الشروق، عمان، ص: ٦٤-٩٣.

أشكال الخروج في باب الاستثناء:

إن نظرة فاحصة في باب الاستثناء في المؤلفات النحوية لعلمائنا القدماء، رحمهم الله، تظهر أن هذا الباب النحوي من أكثر أبواب النحو العربي تشعبا في المسائل والقضايا المتصلة بأساليب الكلام؛ إذ نجد فيه الكثير من الآراء والخلافات المتعلقة بأساليبه. ويكفي لبيان ذلك أن ننظر في كتاب" الاستغناء في أحكام الاستثناء" لشهاب الدين القرافي(٦٨٢هـ)، فقد فصل فيه القول في جميع مسائل الاستثناء فكان أن وضع كتابا ضخما في واحد وخمسين بابا، تحدث في كل باب منها عن موضوع من موضوعات الاستثناء مبينا خلاف النحويين وآراءهم المتعددة في كل مسألة من المسائل التي يعرض لها.

ونتيجة لذلك فقد كثرت أشكال الخروج على القواعد النحوية في باب الاستثناء، ولا يتسع مقام البحث لعرضها كلها، بل نكتفي بمناقشة أبرز أشكال الخروج وصوره في باب الاستثناء لتكون أمثلة دالة موضحة للفكرة التي نعرضها:

أولا: تقديم المستثنى في أول الكلام:

قال السيوطي(٩١١هـ): " الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام، موجبا كان أم منفيا، فلا يقال: إلا زيدا قام القوم، ولا: إلا زيدا ما أكل أحد طعاما، ولا: ما إلا زيدا قام القوم، لأنه لم يسمع من كلامهم، ولأن "إلا" مشبهة "لا" العاطفة، و" واو مع" وهما لا يتقدمان"[١] . أما الكوفيون والزجاج(٣١١هـ) فقد أجازوا تقديم المستثنى أول الكلام[٢] واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[٣]:

خَلا اللهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا*** أَعُدُّ عِيالِي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكَا

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ٢: ٢٦٠. وينظر: العكبري، : أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق: د. عبد الإله النبهان، ط١، ١٩٩٥م، دار الفكر، دمشق، ١: ٣١١.

(٢) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط١، ٢٠٠٣م، المكتبة العصرية، ١: ٢٢٢.

(٣) البيت منسوب للأعشى في خزانة الأدب. ينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، ١٩٩٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٣: ٣١٤. وهو من الشواهد التي لم يعين قائلها في كتب النحو. ينظر: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، ١٩٨٠م، دار التراث، القاهرة، ٢: ٢٣٤.

وقول العجاج من الرجز[١]:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ

وَلَا خَلَا الجِنَّ بِهَا إِنْسِيٌّ

فهذه الأبيات تمثل خروجا على القاعدة النحوية في منع تقدم المستثنى أول الكلام. وقد عد الرضي(٦٨٤هـ) في شرحه لكافية ابن الحاجب تقديم المستثنى بهذه الصورة شذوذا للضرورة نقلا عن البصريين[٢]. وإلى ذلك ذهب ابن مالك(٦٧٢هـ) أيضا، يقول: " "ولا يُقدّم المستثنى دون شذوذ على المستثنى منه والمنسوب إليه معا بل على أحدهما"[٣] وهو يرى جواز قولنا: قام إلا زيدا القومُ، والقومُ إلا زيدا ذاهبون، وفي الدار إلا عمرا أصحابُك، وضربت إلا زيدا القومَ. فالمستثنى لا يتقدم على المستثنى إليه والمنسوب إليه معا، وأما المنسوب إليه فالمقصود به المسند وهو الفعل أو الخبر في الأمثلة

(١) ديوان العجاج، رواية الأصمعي، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١: ٤٩٨، ورواية الشطر الأول فيه: وخَفْقَةٍ ليسَ بِهَا طُوئِيُّ.

(٢) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ٢: ١١٨.

(٣) ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ٢: ٢٩١.

التي ذكرها. أما قولنا: إلا زيدا قام القومُ ونحوه، فهو شاذ عنده، وذلك أن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف بلا من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه إلا إذا تقدّم ما يُشعر به مما هو المسند إليه، أو واقع عليه كقولك ضربت إلا زيدا القومَ [(١)].

وأرى أن اعتماد الضرورة سببا في رفض هذين الشاهدين أمرٌ غير مسوغ، فتقديم المستثنى في أول الكلام في الشاهدين السابقين لم يكن لضرورة أَلَحَّتْ على الشاعر، وإنما كان لمعنى بياني أراد الشاعران أن يبرزاه وينبها على أهميته. فقول الأعشى: خلا الله لا أرجو سواك... يظهر منه أن يريد أن يبين للمخاطب مكانته في نفسه وحرصه الشديد عليه فلا يتقدم عليه في مكانته في نفسه سوى الله. وأما العجاج فأراد أن يبين قَفْرَ الدار وخلوها من مظاهر العيش والحياة فَنَبَّهَ على أكثر ما يثير الوحشة فقدم "الجِنَّ". كما أن القول بالشذوذ استنادا إلى مخالفة الشاهدين للشائع المضطرد من كلام العرب غير مسوغ أيضا. والصواب برأيي أن توضع القاعدة وفقا للشائع

(١) ينظر: المصدر السابق، ٢: ٢٩٢.

المضطرد من الشواهد، ثم القول بمجيء شواهد فصيحة من كلام العرب خالفت الشائع والحكم بأن القياس على الشائع أولى. فالخروج على القاعدة في هذه المسألة لا يضعف القاعدة النحوية ولا ينتقص منها وإنما يوفر إمكانات تعبيرية يستطيع المتكلم أن يسلك أساليبها في كلامه وفقا لمقاصده التي يحتاج الإبانة عنها.

ثانيا: رفع المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه:

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، فإما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب. فإن كان موجبا وجب نصب المستثنى، وإن كان غير موجب فالمختار النصب(١).

وقد جاء الخروج بورود المستثنى مرفوعا مع تقدمه على المستثنى منه وهو قول حسان بن ثابت(٢):

لِأَنَّهُم يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً*** إذا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النبيونَ شَافِعُ

وقول الشاعر(٣):

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الجَمِيعِ تَفَرَّقُوا***فَلَمْ يَبْقَ إلا واحِدٌ مِنْهمُ شَفْرُ

ويتمثل الخروج على القاعدة في الشاهد الأول باختيار الرفع في المستثنى "النبيون" مع تقدمه على المستثنى منه، والكلام منفي، والرفع في مثل ذلك غير

(١) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢: ٣٣٧. وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢: ٢١٦.

(٢) ديوان حسان بن ثابت، حققه الدكتور وليد عرفات، ٢٠٠٦م، دار صادر، بيروت، ١: ٢٦٧.

(٣) الشاهد بلا نسبة. ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، ١٩٨٤م، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، رقم الشاهد:٩٥٧.

المختار، وإنما المختار نصبه. وقد خرجه بعض النحاة على غير ظاهره، ليطابق المختار عندهم، فذهبوا إلى أن قوله " النبيون " معمول لما قبل إلا، أي أنه فاعل يكن، فيكون الكلام استثناء مفرغا، أي لم يذكر فيه المستثنى منه، وقوله " شافع " بدل كل مما قبله، ويكون الأمر على عكس الأصل، فالذي كان بدلا صار مبدلا منه، والذي كان مبدلا منه قد صار بدلا، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض[١] .

أما سيبويه فيظهر من كلامه في هذه المسألة أن ورود هذا الشكل من أشكال الخروج أكيد في كلام العرب، فلم يصفه بالشذوذ ولا بالضرورة. يقول: " وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحدا بدلا، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد فجعلوه بدلا" [٢].

ولكن اختيار سيبويه للنصب كان استنادا إلى المنهجية العلمية التي كان يؤصل بها للقواعد النحوية، وهي اعتماده على الشائع المضطرد من كلام

(١) ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢: ٢٣٣. والأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ط١، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، ١: ٥٤٩-٥٥٠.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٣٧.

العرب أساسا في بناء القاعدة. وعليه فإن الخروج في هذه المسألة واقع وله ما يؤيده ولكن القياس على القاعدة أولى.

ثالثا: رفع المستثنى في الاستثناء التام الموجب:

أجمع النحويون على وجوب نصب المستثنى بعد الكلام التام الموجب[١] نحو: " فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلا مِنْهُم"[٢]. أما ابن هشام فقد أورد شاهدا يمثل خروجا على هذه القاعدة وهو قول الأخطل[٣]:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُم مَنْزِلٌ خَلَقٌ***عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالوَتِدُ

ويظهر الخروج برفع المستثنى "النُّؤْيُ" والاستثناء تام موجب، مع أن الإجماع قائم بوجوب النصب. وقد وجه ابن هشام هذا الخروج لسلكه ضمن القاعدة النحوية باعتبار الحمل على المعنى، فالفعل " تَغَيَّرَ" معناه " لم يبق على حاله" وعليه يكون الاستثناء منفيا يجوز فيه الرفع [٤].

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٣٠، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١: ٤٩٦، والأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، ١: ٥٠٢.

(٢) البقرة: ٢٤٩.

(٣) شعر الأخطل، صنعة السكري، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٤، ١٩٩٦م، دار الفكر المعاصر، بيروت ص: ٢٩٧.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ١: ٣٠٢.

وأرى أن هذا التوجيه بالحمل على المعنى مقبول لتفسير معنى الشاهد وبيان المقصود منه، وعليه فإن قاعدة الاستثناء التام المنفي يمكن أن تعدل ليكون مفهومه ما تضمن نفيا صريحا أو مقدرا بالحمل على المعنى.

رابعا: رفع المستثنى في الاستثناء المنقطع:

إذا كان الاستثناء منقطعا وكان العامل مما لا يمكن أن يسلط على المستثنى وجب نصب المستثنى اتفاقا، نحو: ما زادَ هذا المال إلا ما نقص. إذ لا يقال: زادَ النقصُ. وإن كان العامل مما يمكن تسليطه على المستثنى يختار النصب وهو لغة أهل الحجاز(١).

أما الخروج فيكون في اختيار الرفع موافقة للغة بني تميم، وعليه قول الشاعر(٢):

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

إِلَّا اليَعَافِيرُ وَإِلَّا العِيسُ

فالظاهر أن الاستثناء في شطري الرجز هذين منقطع، ووفق القاعدة العامة المستندة إلى لغة الحجاز فإنه يختار فيه النصب، ولكن الشاهد جاء بالرفع.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٩. وابن هشام، أوضح المسالك، ١: ٣٠٣.

(٢) هو جران العود النميري، ديوانه، رواية أبي سعيد السكري، ط١، ١٩٣١م، ص: ٥٢.

وقد وجه سيبويه الرفع في هذا المستثنى بوجهين: الأول أنه جُعِلَ كالاستثناء المفرغ، وذِكْرُ المستثنى منه هنا كعدم ذكره من جهة أن المعنى على ذلك. فكأنه قال: ليس بها إلا اليعافير. والوجه الثاني: أنه توسع في معنى الاستثناء حتى جعله نوعا من المستثنى منه [1]. أما التوجيه الأول الذي قدمه سيبويه فمداره الحمل على المعنى وهو توجيه مقبول مبني على نظر دقيق في معنى الشاهد. وأما التوجيه الثاني فأراه مقبولا أيضا فكأن الشاعر أراد أن اليعافير والعيس هي التي أصبحت أنيسة هذا المكان الموحش، وهذا معنى بلاغي جيد، وعليه لا يكون الاستثناء منقطعا.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٢١-٣٢٢.

خامسا: تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام:

أجمع البصريون على أنه لا يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام لأن ذلك يؤدي إلى أن يعمل ما بعد إلا في ما قبلها، وذلك لا يجوز لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام في ما قبله فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد "إلا" في ما قبلها(١).

أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك: إلا طعامَكَ ما أكلَ زيدٌ، واستدلوا على ذلك بقول أبي زبيد الطائي(٢):

خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايا *** حَسَيْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وقول العجاج من الرجز(٣):

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الجِنَّ بِهَا إِنْسِيٌّ

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ٢٢٢.

(٢) شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه نوري حمودي القيسي، ١٩٦٧م، مطبعة المعارف، بغداد، ص: ٩٦.

(٣) ديوان العجاج، رواية الأصمعي، ١: ٤٩٨، ورواية الشطر الأول فيه: وخَفْقَةٍ ليسَ بِهَا طُوئِيٌّ.

وقد رد البصريون على هذا الخروج الذي أثبته الكوفيون بقولهم أنْ ليس ثمة خروج في الشاهدين السابقين، فقول الشاعر: خلا أن العتاق من المطايا... لا تقديم فيه لحرف الاستثناء في أول الكلام، فإن قبله:

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَّب مِنْهُم***قريبا ما يُحَسُّ له حَسِيسُ

وأما قول الآخر: وبلدة ليس بها طوري... فتقديره: وبلدة ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجنَّ. فحذف "إنسيا" وأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره. وقيل تقديره: ولا بها إنسيّ خلا الجن، ف"بها" مقدرة بعد "لا" وتقديم حرف الاستثناء فيه للضرورة، فلا يكون فيه خروج(١) .

والذي أراه أن الخروج على القاعدة العامة في هذه المسألة بتقديم حرف الاستثناء في أول الكلام مقبول؛ ذلك أن المستعمل قد يلجأ لهذا التقديم لغرض بياني بلاغي فقول القائل: إلا زيدا قام القوم، فيه من التنبيه على عدم قيام زيد ما لا يخفى. كما أنه يَحْتَمِلُ استنكارك عدم قيام زيد في هذا المقام الذي كان لزاما عليه أن يقوم فيه، مع مراعاة التنغيم المناسب لهذا المعنى أثناء النطق بهذه العبارة. ولسنا بذلك بحاجة إلى أن نلوي عنق

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ١: ٢٢٥.

الشاهد لنطوعه للقاعدة النحوية. فالأمر يدل على اتساع اللغة، وإتاحة إمكانات تعبيرية أسلوبية تبيح للمتكلم البوح بمقاصده.

سادسا: نصب المستثنى بعد حاشا:

ذهب سيبويه إلى أن المستثنى بعد حاشا يكون مجرورا بها، يقول: " وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"(١). وحجته على حرفيته أنها لو كانت اسما لوليت العامل، فتقول: ما قام حاشا زيدٍ، كما تقول: ما قام غير زيد، ولو كانت فعلا لما خفضت، لأن الفعل لا يخفض من غير واسطة(٢).

وقد تابعه البصريون في ذلك غير أن المبرد(٢٨٦هـ) والزجاج(٣١١هـ) ذهبا إلى أن حاشا تكون فعلا وتكون حرفا(٣)، فوقع الخلاف بين النحويين في حاشا بين الحرفية والفعلية.

أما الخروج فيظهر في نصب المستثنى بعد حاشا. روى الأخفش(٢١٥هـ) قول الأخطل(٤):

رَأَيْتُ الناسَ ما حاشا قُرَيْشًا*** فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا

وقد روى المازني(٢٤٧هـ) قول بعض العرب: " اللهمَّ اغفِرْ لي ولمن سمعَ دعائي حَاشا الشيطانَ وأبا الإِصْبَعِ" (٥).

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤٩.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ١: ٢٢٦. والقرافي، شهاب الدين، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق الدكتور طه محسن، ١٩٨٢م، مطبعة الإرشاد، بغداد، ، ص: ١٠٩.

(٤) شعر الأخطل، صنعة السكري، ص: ٥٦٨.

(٥) ينظر: القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص: ١١٠، وابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١: ٢٨٨

وأما الخلاف الذي وقع بين النحويين في حاشا فمرده الحركة الإعرابية. وقد حاولوا تفسيرها على آخر المستثنى، فإن كانت الكسرة فحاشا حرف جر، وإن كانت الفتحة فهي فعل.

وقد قدم النحويون في خلافهم هذا أدلة كثيرة على صحة ما ذهبوا إليه؛ فالقائلون بفعلية حاشا يرون أنها تتصرف والتصرف من خصاص الأفعال. فنقول: حَاشَيْتُ وأُحَاشِي. قَالَ النابغةُ(١):

وَلَا أَرَى فَاعِلًا في الناسِ يُشْبِهُهُ***وَلَا أُحَاشي من الأقوامِ من أحدِ

وأما القائلون بحرفية حاشا فيروون قول الجُمَيح الأسدي(٢):

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ***ضَنًّا عَنِ المَلْحاةِ والشَّتْمِ

ولو قرأنا في هذه المسألة أدلة القائلين بفعلية حاشا كاملة بمعزل عن أدلة الرأي الآخر لاقتنعنا بفعليتها ولو كان العكس لاقتنعنا بحرفيتها.

وليس لنا إلا أن نقول إن المتكلم العربي استخدم حاشا فكان ما بعدها منصوبا، واستخدمها وكان ما بعدها مجرورا. فمتى كان ما بعدها منصوبا كانت فعلا، ومتى كان مجرورا كانت حرفا.

(١) ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، ط٢، ١٩٩٠م، دار الفكر، بيروت، ص: ١٣.

(٢)الشاعر الجاهلي الجميح بن الطماح الأسدي، شرح وتحقيق محمد علي دقة، مجلة جامعة الملك سعود(الآداب)، المجلد٥، ١٩٩٣م، ص: ٤٩١. والرواية فيه: حاشا أبا ثَوْبانَ إنَّ أبا***ثوبانَ ليس بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

عمرَو بنَ عبد الله إنَّ به***ضَنًّا عنِ المَلحَاةِ والشَّتْمِ

الخاتمة:

وبعد، فقد عرضنا في هذا البحث لفكرة الخروج على القاعدة النحوية في باب الاستثناء وتوصل البحث إلى نتائج أهمها أن أشكال الخروج هذه لا تضعف القاعدة النحوية العامة وإنما تقويها فهي تتراوح بين الشاهد الواحد إلى الثلاثة شواهد. وعليه فإن ذلك يُثَبِّتُ إِحْكامَ القاعدة النحوية التي استنبطها النحويون في المسألة الواحدة. كما أن أشكال الخروج هذه توافق في بعض الأحيان سمتا بيانيا بلاغيا اقتضته مناسبة القول.

المصادر والمراجع:

١. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ط١، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط١، ٢٠٠٣م، المكتبة العصرية.
٣. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، ١٩٩٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٦. الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان، ط٢، ١٤٢٤ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧. جران العود النميري، ديوانه، رواية أبي سعيد السكري، ط١، ١٩٣١م.
٨. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تصحيح وفهرسة أبو عبدالله السعيد المندوه، ط١، ١٩٩٤م، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٩. خليفة، عبد الكريم، تيسير العربية بين القديم والحديث، ط١، ١٩٨٦م، مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان.
١٠. ديوان حسان بن ثابت، حققه الدكتور وليد عرفات، ٢٠٠٦م، دار صادر، بيروت.
١١. ديوان العجاج، رواية الأصمعي، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
١٢. ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، ط٢، ١٩٩٠م، دار الفكر، بيروت.
١٣. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٤. السعيد، وفاء محمد، الاستثناء على القاعدة النحوية، رسالة دكتوراه، ١٩٩٦م، الجامعة الأردنية.
١٥. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: د. محمود فجال، ط١، ١٩٨٩ م، دار القلم، دمشق.
١٧. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
١٩. الشاعر الجاهلي الجميح بن الطماح الأسدي، شرح وتحقيق محمد علي دقة، مجلة جامعة الملك سعود(الآداب)، المجلد٥، ١٩٩٣م.
٢٠. شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه نوري حمودي القيسي، ١٩٦٧م، مطبعة المعارف، بغداد.
٢١. شعر الأخطل، صنعة السكري، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٤، ١٩٩٦م، دار الفكر المعاصر، بيروت.
٢٢. ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، ١٩٨٠م، دار التراث، القاهرة.
٢٣. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق: د. عبد الإله النبهان، ط١، ١٩٩٥م، دار الفكر، دمشق.
٢٤. عمايرة، خليل، القبائل الست والتقعيد النحوي، مجلة اللسان العربي، العدد ٤٥، ١٩٩٨م.
٢٥. الفارابي، أبو نصر، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، ١٩٦٩م، بيروت.

٢٦. القرافي، شهاب الدين، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق الدكتور طه محسن، ١٩٨٢م، مطبعة الإرشاد، بغداد.
٢٧. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
٢٨. معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، ١٩٨٤م، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.
٢٩. الموسى، نهاد، الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، ٢٠٠٣م، دار الشروق، عمان.
٣٠. ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.